

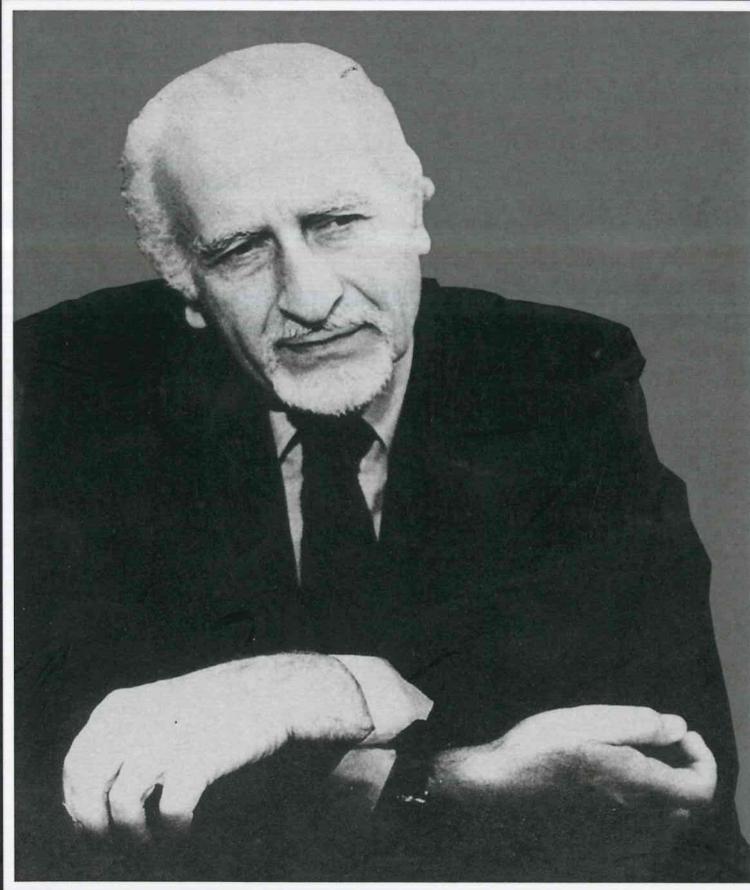


M A S

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

محاضرة يوسف صايغ التنموية

محاضرة يوسف صايغ التنموية هي محاضرة تثقيفية - توجيهية ترمي إلى إحياء ذكرى البروفيسور يوسف صايغ ودوره الرائد في دراسات التنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني. ويقوم بتنظيم هذه المحاضرة التخيلية معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)



تعقد المحاضرة هذا العام بدعم من



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية، وقد تم تأسيسه في أيار 1994.

بدأ المعهد عمله في مقره في حي الشيخ جراح في القدس وانتقل عام 1996 إلى رام الله بسبب مضايقات الاحتلال وصعوبة الوصول إلى مقر المعهد، وفي عام 2010 انتقل المعهد إلى مبناه الحالي الذي أنشئ بمنحة من الحكومة الكورية في حي الماصيون في رام الله.

يشرف على المعهد مجلس أمناء له شخصية معنوية مستقلة مالياً وإدارياً، وهو مكون من عدد من الشخصيات العامة الذين يعينون بموجب إجراءات ترشيح وانتخاب داخلية لإضافة أعضاء جدد واستبدال من تنتهي فترتهم، وهي ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرتين فقط، وليس للمجلس أي صفة أو انتماء حزبي أو طائفي أو عقائدي، ومن ضمن مسؤولياته مراجعة وإقرار سياسة المعهد وأنظمته وهيكله التنظيمي والإداري وخطته وموازنته السنوية.

شركة جوال

بكفاءة وفعالية واحترافية عالية توفر جوال خدماتها لمشتركها منذ تأسيسها عام 1999 ساعيةً الى الحفاظ على موقعها في ريادة الشركات التي تعمل في سوق الاتصالات الخلوية الفلسطينية.

تسير بأعمالها نحو تنمية الاقتصاد الوطني وتخطو بثقة نحو نهضته، اهتمت بالمجتمع بكافة قطاعاته، ورسخت اسمها كشركة حملت على عاتقها مسؤولية تجاه ابناء وطنها، فكانت سندا لقطاعات الرياضة والثقافة.

أما اجتماعياً فقد عملت جوال منذ نشأتها على تقديم كل الدعم للطفل والمسن والشباب محاولةً أن تساعد كل من طرق بابها بالوصول الى حياة أفضل.

ورغم كافة المعيقات التي يفرضها الاحتلال على قطاع الاتصالات الفلسطيني ككل وعلى جوال، سنبقى مصرّة على مواصلة طريق التقدم وتوفير أفضل الخدمات لمشتركها.



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

محاضرة يوسف صايغ التنموية

يوسف عبد الله صايغ (1916-2004)

البروفيسور يوسف صايغ هو واحد من أبرز الاقتصاديين العرب في القرن العشرين، وكان ناشطاً سياسياً وباحثاً وشخصية وطنية بارزة، كرس تفكيره وكتاباتة النقدية لخدمة قضية شعبه. وكان رائداً في بحوث التكامل الاقتصادي العربي وآفاق التنمية المستدامة في فلسطين، مما مهد الطريق لتصبح هذه المواضيع تخصصات بحد ذاتها. ولقد عُرف باستقلاله الفكري ومواقفه المبدئية خلال وجوده كعضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث لعب دوراً في بناء قدراتها في التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي. ولقد توج الأستاذ يوسف صايغ حياته المهنية ودوره الوطني بعمله الدؤوب في قيادة الفريق الذي قام بإعداد البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني 1994-2000 بتكليف من منظمة التحرير الفلسطينية، الذي تم نشره في 1993.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

يكرس معهد ماس جهوده لإنتاج بحوث اقتصادية تحليلية عالية الجودة حول قضايا وسياسات التنمية في فلسطين. وتهدف أبحاث المعهد إلى المساهمة بدعم قرارات السياسة الاقتصادية وزيادة الوعي العام بالظروف والفرص الخاصة والإشكالية للتنمية الفلسطينية. ولقد كان البروفيسور يوسف صايغ عضواً في أول مجلس أمناء للمعهد.

محاضرة يوسف صايغ التنموية

هي محاضرة اقتصادية حول قضايا التنمية الاقتصادية المختلفة، ترمي إلى إحياء ذكرى البروفيسور يوسف صايغ ودوره الرائد في دراسات التنمية والتطوير للاقتصاد الفلسطيني، يقدمها في كل عام واحد من أعلام الاقتصاد والتنمية. وتم لغاية الآن عقد المحاضرات التالية:

المحاضرة الأولى في العام 2009 تم تنظيمها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وألقاها السيد جومو كوامي سندانام، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية في منظمة الأمم المتحدة، وهو شخصية بارزة في اقتصاديات التنمية والناشط من أجلها، متحدثاً حول "إستراتيجية التنمية: دروس من الأزمة الاقتصادية العالمية".

المحاضرة الثانية في العام 2010 ألقاها البروفيسور مشتاق خان، وهو محاضر في الاقتصاد في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية-جامعة لندن، وهو عضو في لجنة الخبراء في الإدارة العامة التابعة للأمم المتحدة. متحدثاً حول "إستراتيجيات بناء الدولة في مرحلة ما بعد أوصلو ومعيقاتها".

المحاضرة الثالثة في العام 2011 ألقاها البروفيسور عصام شحور، وهو محاضر في الهندسة المدنية والحضرية في جامعة العلوم والتكنولوجيا-ليل، فرنسا. وكان عنوان المحاضرة "مجتمع المعرفة: التحديات والفرص للتنمية الاقتصادية والإقليمية - دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي".

المحاضرة الرابعة في العام 2012 ألقاها الدكتور جورج العبد، مستشار ومدير قسم أفريقيا والشرق الأوسط في معهد التمويل الدولي-واشنطن، وهي بعنوان "الاقتصاد السياسي للتغيير في العالم العربي".

المحاضرة الخامسة في العام 2013 ألقاها البروفيسور روبرت ويد، أستاذ الاقتصاد السياسي والتنمية، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وهي بعنوان "السياسة الصناعية الجديدة: الدولة الريادية كعنصر مكمل لأصحاب المشاريع الخاصة".

المحاضرة السادسة في العام 2014 ألقاها البروفيسور ماثياس فايتز، أستاذ الدراسات التنموية في جامعة هومبولدت في برلين- ألمانيا، وهي بعنوان "نموذج ثلاثي المستويات للتغير الاجتماعي: تحليل وتصميم مسارات التحول الاجتماعي".

المحاضرة السابعة في العام 2015 ألقاها البروفيسورة جياتي غوش، أستاذة الاقتصاد في مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط، كلية العلوم الاجتماعية، في جامعة جواهر لال نهرو، نيودلهي- الهند، وهي بعنوان " اتفاقيات التجارة وتأثيرها على المشروع التنموي".

المحاضرة الثامنة في العام 2016 ألقاها البروفيسور عاطف قبرصي، أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد، جامعة ماكماستر، كندا، وهي بعنوان " التنمية العربية العصرية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس".

المحاضرة التاسعة في العام 2017 ألقاها البروفيسور هاينر فلاسيك، جامعة هامبورغ، ألمانيا، والمدير السابق لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وهي بعنوان "السياسة الاقتصادية في عصر جديد من الليبرالية -إعادة التفكير جذرياً أمر لا مفر منه".

المحاضرة العاشرة في العام 2018 سيقها البروفيسور ايريك راينرت، أستاذ حوكمة التكنولوجيا واستراتيجيات التنمية في جامعة تالين للتكنولوجيا في استونيا، مؤسس ورئيس مجلس إدارة "The Other Canon" (العقيدة الأخرى)، وهي بعنوان "التنمية الاقتصادية: دروس من عهد ما بعد الحرب الباردة".



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

يوسف عبد الله صايغ (1916-2004)

سيرة حياة

ولد البروفيسور يوسف صايغ عام 1916 في البصة في الجليل الفلسطيني، وعاش وعمل في فلسطين منذ 1925 حتى النكبة عام 1948. حصل صايغ على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 1937 ودرجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت ثم حصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي عام 1957 من جامعة جونز هوبكنز. وخلال عمله في القدس ألف الأستاذ يوسف صايغ عام 1946 دراسة عن "الأرض العربية في فلسطين" وهي دراسة تم تضمينها في التقرير المقدم إلى اللجنة الأنجلو-أمريكية لاستقصاء الحقائق، وفي هذه الدراسة وضع نظاماً مبتكراً لتقييم أسعار الأراضي. وفي السنة التي سبقت النكبة تم تعيين يوسف صايغ مديراً لـ "بيت المال" (الخزينة الوطنية)، حيث ابتدع نظاماً مبتكراً يجمع بين ضريبة الأفراد وضريبة الدخل.

أصبح الدكتور صايغ عند عودته إلى الجامعة الأمريكية في بيروت أستاذاً للاقتصاد بين العام 1957 وحتى 1974. وخلال هذه الفترة كان أيضاً أستاذاً زائراً في جامعات هارفارد وبرنستون وكسفورد. عمل البروفيسور صايغ عقب ذلك مستشاراً لعدد من المنظمات الاقتصادية، مثل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية، ومركز أكسفورد للطاقة. كما كان يوسف صايغ عضواً مؤسساً لمركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربي ومنتدى البحوث الاقتصادي.

كان البروفيسور يوسف صايغ عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني منذ إنشاء منظمة التحرير عام 1964. وانتخب عضواً في لجنته التنفيذية عام 1968-1969. كما أسس يوسف صايغ مركز التخطيط الفلسطيني التابع للمنظمة وكان أول مدير للمركز في الفترة بين 1968-1971. ثم أصبح مديراً للصندوق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير وعضواً في اللجنة التنفيذية مرة ثانية بين الأعوام 1971-1974. وفي السنوات بين 1990 وحتى 1993 شكل الأستاذ يوسف صايغ فريقاً من الاقتصاديين والخبراء الذي قام تحت إشرافه بإعداد "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني 1994-2000"، وهو البرنامج الذي هدف إلى توجيه عملية بناء الاقتصاد الفلسطيني الجديد الذي كان يفترض ان ينبعث بعد زوال الاحتلال الإسرائيلي وأثر عملية السلام في الشرق الأوسط.

تمحورت كتابات الأستاذ يوسف صايغ على تحديات التنمية في دول العالم الثالث، والعالم العربي على وجه الخصوص. ولقد كتب كذلك عن اقتصاديات النفط وحول آفاق التكامل الاقتصادي العربي وقطاع الأعمال اللبناني ومواضيع غيرها. هذا بالإضافة إلى ما يزيد على سبعين مقالة باللغة العربية والإنجليزية، كما نشر الأستاذ يوسف صايغ 28 كتاباً نخص بالذكر منها المؤلفات التالية لما ساهمت به من فتح آفاق جديدة:

- ✦ الأثر الاقتصادي لمشكلة اللاجئين العرب على لبنان وسوريا والأردن (1955).
- ✦ الاقتصاد الإسرائيلي (بالإنجليزية عام 1963 وبالعربية عام 1966).
- ✦ الريادة في مجال الأعمال في لبنان: دور الريادي في الاقتصاديات النامية (1962).
- ✦ اقتصاديات العالم العربي (1978).
- ✦ محددات التنمية الاقتصادية العربية (1978).
- ✦ النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات (1981).
- ✦ الاقتصاد العربي: الأداء الماضي وآفاق المستقبل (1982).
- ✦ سياسات النفط العربية في السبعينات (1983).
- ✦ المقومات الاقتصادية لدولة فلسطين المستقلة (1991).
- ✦ التنمية المستعصية: من التبعية إلى الاعتماد على الذات في المنطقة العربية (1991).



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

ملخص

محاضرة يوسف صايغ التلموية 2018

"التلموية الاقتصادية: دروس من عهد ما بعد الحرب الباردة"

يقدمها

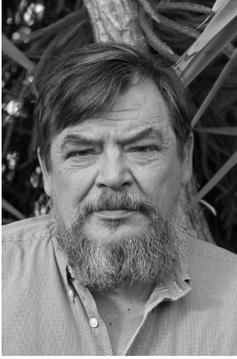
البروفيسور ايريك راينرت

أستاذ حوكمة التكنولوجيا واستراتيجيات التلموية، جامعة تالين للتكنولوجيا - استونيا

يستعرض المحاضر نظرية التجارة الدولية وتاريخ الاقتصاد من المنظور الفكري الاقتصادي لابن خلدون حول الدورة الاقتصادية. من الواضح أن نهاية الحرب الباردة والتغيرات التي تشهدها اليوم تعكس مثل هذه الدورة. فرغم ان فكرة ديفيد ريكاردو عام 1817 حول الميزة النسبية الاقتصادية قد لاقت رواجاً في بعض الفترات التاريخية، إلا انه قد تم دحضها عام 1848 (من قبل جميع اتجاهات الفكر السياسي)، ثم مرة أخرى بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929، ومرة أخرى اليوم تحت إدارة دونالد ترامب. فهكذا تتلاشى الحكمة المهيمنة منذ الحرب الباردة بأنه على جميع الدول استخدام "ميزتها النسبية" مرة أخرى، ويعرض المحاضر كيف أن هذا يمثل "فرصة" للعالم العربي ولأفريقيا. كما يحاجج أن هذه التحولات في النظرية الاقتصادية قد ترافقت مع تراجع هيمنة انجلترا على العالم في أوائل القرن العشرين والولايات المتحدة اليوم.



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)



البروفيسور ايريك راينرت

أستاذ حوكمة التكنولوجيا واستراتيجيات التنمية في جامعة تالين
للتكنولوجيا - استونيا، ومؤسس ورئيس مجلس إدارة "The Other
Canon" (العقيدة الأخرى)

مفكر اقتصادي نرويجي الأصل ولد عام 1949. حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة "سانت غالن" في سويسرا ودرجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة هارفرد ودرجة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة كورنيل في نيويورك. يعمل حالياً كأستاذ حوكمة التكنولوجيا واستراتيجيات التنمية في جامعة تالين للتكنولوجيا في استونيا، وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة "The Other Canon" (العقيدة الأخرى)، وهو مركز وشبكة للأبحاث الاقتصادية غير التقليدية (heterodox).

عمل أستاذاً زائراً في عدة جامعات، من بينها الجامعة الاتحادية في ريو دي جانيرو (عدة مرات)، وجامعة أورال الاتحادية- يكاترينبرغ في روسيا، والمعهد الآسيوي-الأوروبي، جامعة مالايا- كوالا لمبور في ماليزيا. في عام 2012 اختير ليشغل كرسي Tun Ismail Ali Distinguished Chair - في جامعة ماليزيا الوطنية (UKM) في كوالا لمبور. كما عمل مع أقلية سامي العرقية Sámi في النرويج، وحاضر في كلية سامي الجامعة في كاوتوكاينو - النرويج.

تركزت اهتماماته البحثية ومنشوراته حول نظريات التنمية اللامتكافئة، وتاريخ الفكر والسياسة الاقتصادية، ودور الدولة في العملية التنموية. وتميزت كتاباته بأنها مثيرة للجدل بتقديمها أفكار وطروحات تنتقد النظريات الاقتصادية السائدة والكلاسيكية.

عن الكتاب

حصد كتابه "عولمة الفقر: لماذا الفقراء يزدادون فقراً والاثرياء يزدادون ثراءً؟" المنشور عام 2007 اهتماماً واسعاً في الأوساط الاقتصادية والأكاديمية خاصة وأن نشره قد تزامن مع الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد ترجم الكتاب الى أكثر من 20 لغة وحاز على جائزة "Myrdal" في الاقتصاد وجائزة "Selvaag" النرويجية في العام 2008. وبالرغم من انتشاره الواسع، إلا أنه أثار جدلاً واسعاً.

على خلاف ما تدعيه النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية السائدة، يوضح الكاتب كيف أصبحت الدول الغنية غنية بعد أن اعتمدت مزيج من التدخلات الحكومية، والإجراءات الحمائية، واستثمارات استراتيجية وليس من خلال سياسة التجارة الحرة. وفي هذا الصدد كتب راينرت "عندما يعط قادتنا الدول الفقيرة حول الطريق الصحيح للثراء، فإنهم يقعون بخطأ فادح عندما يتجاهلون تماماً حقيقة أن اقتصادات بلادهم كانت قائمة على الحمائية لفترة طويلة قبل أن تتمكن من تحمل "ترف" أو رفاهية التجارة الحرة". في نفس السياق، يجادل الكاتب كيف أن الأسواق المنظمة ذاتياً (اقتصاد السوق الحر) ليست الطريق الأنسب لتحقيق آمالنا بعالم أكثر ازدهاراً ورخاءً.

حتى أن صحيفة ديلي تلغراف نشرت، في مراجعة لها للكتاب، أن "إجماع واشنطن الجديد الذي يتبناه اليوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة الخارجية الأمريكية، يتجاهل التاريخ ويطالب دول العالم الثالث الزراعية بإفساح المجال أمام تحرير التجارة وإلغاء الضوابط، والاستثمار الداخلي بلا قيود. كذلك، فإن هذه الدول يمكنها أن تزدهر ببساطة إذا ما تمكنت من بيع مواردها الطبيعية وإنتاجها بشكل كفو وبأسعار السوق العالمية". وكل هذا، كما ينقل على لسان راينرت، يعتمد على افتراضات اقتصادية غير واقعية بنيت على مصالح الدول الثرية الى حد بعيد، تهدف إلى الإبقاء على الدول الفقيرة فقيرة وغير قادرة على التنافس، وتوسيع الفجوة بينها وبين الدول الغنية.

في وصف الكتاب والكاتب، تقول الفينانشال تايمز أن راينرت يخوض حرباً فكرية مع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، والمعتقدات الأكاديمية منذ القرن التاسع عشر. وهو، خلافاً لأغلب ما نشر من كتب المعارضة لفكرة العولمة المعاصرة، على حد وصفها، كتاب جدي صادر عن كاتب جدي ويستحق القراءة.



يوسف صايغ ومآثره في التكامل الاقتصادي العربي

ليلى فرسخ¹

كان يوسف صايغ اقتصادياً تنموياً من الطراز المميز، وقومياً عربياً عميقاً حين قال منذ 1961 أن التنمية ليست ثراءً ونمواً فحسب بل هي "توزيع أفضل للدخل وزيادة الرفاه للجماهير". وأضاف أنه حينها فقط "يمكن أن يقال أن مجتمعاً ما قد حقق التنمية بالمعنى الكامل من حيث شمولية التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ذلك لان محتوى التنمية هو محتوى اجتماعي وسياسي وتقني بمقدار ما هو اقتصادي". ولقد رأى صايغ التنمية مسعىً فردياً كما هي مشروعاً وطنياً/ جمعياً على حد سواء للوصول إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي. إن التنمية بنظر يوسف صايغ هي عدالة اجتماعية وتوزيع للثروة، وهو مفهوم أكثر شمولية وأوسع مما هو شائع اليوم بأن النمو الاقتصادي يؤدي تلقائياً إلى تحسين حال الفقراء.

كان البروفيسور صايغ مهتماً بالتنمية المستدامة، أو ما كان يعرف حينها بالنمو المتوازن. وفي وقت كان فيه كبار اقتصاديي التنمية، أمثال روستو Rostow وغيره، يؤكدون على أهمية النمو الصناعي في الدول النامية، كان صايغ يركز على أهمية التطوير الزراعي. ومثله مثل آرثر لويس من قبله، فقد كانت حجته أن الزراعة لا تلعب دوراً في توفير الغذاء للسكان فحسب بل أيضاً في توفير المدخرات الضرورية للاستثمار في الصناعة. وفوق هذا كله فإن النمو الزراعي يعتبر مركزياً في عملية توزيع الثروة على الفقراء وبالتالي خلق مجتمع أكثر عدالة ومساواة. هذا ولم يتوان الدكتور صايغ عن الدعوة إلى الإصلاح الزراعي، وجادل ضد الاعتماد على قوى السوق وحدها لدفع الإنتاجية الزراعية والرفاه الاجتماعي.

ركز صايغ في كتاباته حول اقتصاديات النفط في الدول العربية على ضرورة التنمية المتكاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى ضرورة استثمار عائدات النفط لتطوير قطاعي الصناعة والقوى العاملة في هذه الدول. وأعرب عن أسفه لفشل الدول العربية المنتجة للنفط في تنويع إنتاجها الاقتصادي وخلق قوة عمل منتجة بدلاً من المجتمع الاستهلاكي وعن إحجامها عن الاستثمار في التكامل الاقتصادي مع الدول العربية المجاورة.

وعندما تناول سبل تحقيق التنمية دافع يوسف صايغ عن التنمية التي تقودها الدولة. وكان يعتقد، مثل أكثر المفكرين في مجال التنمية في الخمسينيات والستينيات، بأن قوى السوق لا يمكنها تحقيق النمو العادل والمستدام من تلقاء نفسها. وكان مدركاً للتحديات الخاصة التي تواجه دول العالم الثالث والتي تأخرت في التصنيع فباتت تواجه منافسة دولية أشد ممن سبقهم لذلك. وأوضح صايغ كذلك أن الدول النامية تواجه مشاكل داخلية أكثر صعوبة بدءاً من مقاومة القيادات التقليدية للتغيير، مروراً بمعدلات النمو السكاني السريع، والمطالب الشعبية القوية بإعادة توزيع الدخل. كما أكد على انه ليس من السهل التوفيق بين هذه الاحتياجات المتعارضة عبر آليات السوق.

² هذه مقاطع من دراسة عن الدكتور يوسف صايغ أعدتها الباحثة بعنوان:

"Development and Occupation: Revisiting Palestinian Economy in Light of Yusuf Sayigh's Legacy", in Michael Hudson (ed.), *Palestine and the Palestinians Today*, (London: Routledge, forthcoming 2010)

وبصفته من مفكري ومناصري العالم الثالث رأى يوسف صايغ أن للوطنية دوراً أساسياً كفكر وسياسة في تحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من إدراكه أن التنمية التي تقودها الدولة قد تذهب باتجاه خاطئ، نظراً لأنها تعزز المحسوبية وعدم الكفاءة، إلا أنه كان يعتقد بأنه يمكن لقيادة وطنية مسؤولة وخاضعة للمحاسبة أن تمنع الفساد وتضمن أن تكون التنمية عادلة ومستدامة. كما رأى يوسف صايغ أنه لا يمكن الفصل بين التنمية والديمقراطية لأن التنمية تستدعي وجود قوى معارضة مسؤولة ونشطة. ولكن مذهبه المثالي وآماله في الستينيات اصطدمت في السبعينيات بفشل قادة الدول المنتجة للنفط بأن يكونوا أصحاب رؤية واضحة ويتجنبوا السقوط في فخ الاقتصاديات الريعية. ولقد أبدى يوسف صايغ أسفه على محدودية المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار مما كان له الأثر في حرمان الشعب من مساهمة قياداتهم فيما يتعلق بوعود التنمية.



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

يوسف صايغ ومآثره في اقتصاديات التنمية في فلسطين رجا الخالدي¹

من بين مساهمات يوسف صايغ في الفكر التنموي الفلسطيني هناك مفهومين بارزين في أعماله حول هذا الموضوع. وفي كلاهما، فإن تناوله للحقائق الأساسية حول العلاقة بين التنمية والسيادة والحرية تنطبق على أي شعب، بإطار دولة أو بدونه، يناضل لبلورة رؤية لتقرير مصيره الاقتصادي في عالم يتزايد فيه الانفتاح والترابط الاقتصادي. وفي السياق الفلسطيني ما زالت أفكاره صامدة وملثمة مع مرور الزمن والتجارب الفعلية في مجال السياسة الاقتصادية.

لقد نشر أول تحليل معمق للأستاذ صايغ حول الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال في منتصف الثمانينات. وكان قد تميز فكره منذ ذلك الحين بالإصرار المتواصل على عدم توافق التنمية مع الاحتلال الأجنبي وهو القائل "إن الاحتلال الطويل المدى يخلق أرضية معادية للتنمية". وقد تكون فلسطين شهدت بعض النمو الاقتصادي تحت الاحتلال بعد عام 1967 إلا أن صايغ كان أحد القلائد الذي أشاروا إلى أن هذا النمو وحده لا يساوي التنمية. وفي حين اعتقد بعض الاقتصاديين الفلسطينيين وبعض المنظمات غير الحكومية أنه قد يكون هناك مجالاً للتنمية تحت الاحتلال لم يكن صايغ ليقنع بذلك. وكانت المقاومة التنموية والصمود بالنسبة له هي السياسة الأفضل والأكثر جدوى في غياب السيادة الوطنية. "إن التكهن حول إمكانية تحقيق التنمية في الأراضي المحتلة لهو تمرين عقيم، حيث أنه لا يمكن إلا بعد زوال الاحتلال السعي بدرجة مقبولة من الأمل لوضع وإتباع تصور تنموي وطني متكامل ونشط".

انه لمن المؤسف حقاً أن هذه الحكمة لم تترجم في رؤية وسياسة اقتصادية ملموسة في فلسطين بعد توقيع اتفاقيات 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. بل على العكس من ذلك فقد أهمل كثير من صانعي القرار والاقتصاديين والمنظمات الدولية الدروس المستفادة من العقدين السابقين تحت الاحتلال. واستمر هؤلاء بإتباع مفاهيم وأطر هشّة في إدارة التنمية تحت الاحتلال.

وفي هذه الأثناء أنهى صايغ أعظم انجازاته وهو إعداد "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني 1994-2000" الذي صدر عن منظمة التحرير الفلسطينية. وكان هذا المشروع الطموح والذي لا يمكن إلا لشخص بمؤهلاته الوطنية والفكرية أن يقوده، هو "الخطة الأساس التي تم نسخها، وإن كان بشكل صوري فقط، من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في السنوات التالية وبصياغات مختلفة بدءاً من "خطة التنمية الفلسطينية" في منتصف التسعينات وحتى "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية" في 2010. وخلافاً لهذه الخطط التي كانت تهدف للتوفيق بين احتياجات السلطة الوطنية للتمويل وأولويات المانحين في عملية إعادة الإعمار، فإن الخطة الأصلية عبرت عن رؤية وطنية إستراتيجية متساوقة مع برامج قطاعية مترابطة وشكلت بياناً للمبادئ والممارسات الاقتصادية المتعلقة بشكل مباشر باحتياجات اقتصاد منبعث بعد احتلال مطول.

¹ عضو مجلس أمناء معهد ماس

ومن بين الملامح المميزة لخطة التنمية الأصلية أنها دعمت التقاليد الفكرية التي أرساها الأستاذ صايغ والحقائق السياسية الأساسية التي سبق له التعبير عنها. هذا ولاحقاً لرؤيته السابقة حول الاحتلال والتنمية، فقد سعى صايغ لتعريف مبادئ وأسس الجدوى الاقتصادية أو ما أطلق عليه اسم "مقومات" التنمية الفلسطينية. وهنا أيضاً لم يترك مجالاً للارتباك إذ بالرغم من ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني" الموروثة من اتفاقيات أوسلو فإنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في فلسطين إلا عبر تحقيق السيادة، وحتى ذلك الحين فإنه لا يمكن توجيه الاقتصاد نحو السيادة والتنمية إلا بإتباع برنامج وطني وسياسة ابتداعية لإعادة هيكلة وبناء الاقتصاد.

إن هذه الرؤية الجلية جداً والمهملة من قبل صانعي القرار بالرغم من ذلك خلال ما يزيد على العشرين سنة الماضية منذ طرحها هي بمثابة الميراث الباقي ليوسف صايغ في ميدان فكر التنمية الاقتصادية الفلسطيني. وعلى مدى سنوات الحكم الذاتي التي سبقت انتفاضة الأقصى ومنذ بدء الاستعدادات التجريبية لإقامة الدولة فإن العبرة الأكثر أهمية ليوسف صايغ ما زالت تنتظر الإدراك والتقدير.